دراسة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الإيراني
الدورة الثالثة، (8 نيسان 1988)، (13 أيار 1988)

أ.د. عصام عبد الحسين نومان الباحث. أحمد فليح حسين الجبوري
كلية للتربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Study in the elections of the Iranian Islamic Shura Council
Third Session, (April 8, 1988), (13 May 1988)

Prof. Dr. Essam Abdel-Hussein Numan
Researcher Ahmed Faleh Hussein Al-Jubouri.
Faculty of Education for Human Sciences\ University of Babylon
afh_aijuboor@yahoo.com

Abstract.

The study of the elections of the Shura Council, the third session of 1988, is one of the important topics in the history of the Republic of Iran. Its importance is the lack of studies that have been studied in detail, And also because of the importance of the legislative power and its impact on the Iranian political situation, and we will address several places, How did the current line of Imam Khomeini managed to control the Council completely and exclude the opposition, And also to address the differences that took place between the Ministry of the Interior and the Council for the maintenance of the Constitution and detailed, The research also dealt with the political and security environment that accompanied these elections, and many other topics. The research was divided into an introduction.

Key words: Islamic Shura Council, Imam Khomeini line, Nahdat al-Hurriya, left wing, right wing, executive branch, legislative branch.

المقدمة: تعد دراسة انتخابات مجلس الشورى الإسلامية الدورة الثالثة لعام 1988 من المواضيع المهمة في تأريخ الجمهورية الإيرانية، وتتمثل أهميته بقلة الدراسات التي بحثته بشكل مفصلاً، وأيضاً بسبب أهمية السلطة التشريعية ومدى تأثيرها على الوضع السياسي الإيراني، وسنتطرق إلى المواضع عدة منها، كيف أستطاع تيار خط الإمام الخميني من السيطرة على المجلس بشكل كامل وإقصاء المعارضة، وأيضاً تناول الخلافات الذي حصل ما بين وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور وبشكلٍ مفصلٍ، وأيضاً تطرق البحث إلى الأجواء السياسية والأمنية التي رافقت هذه الانتخابات، وغيرها العديد من المواضيع، تم تقسم البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، والاستنتاجات، وجاءت الدراسة بمصادر فارسية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى الإسلامية، تيار خط الإمام الخميني، نهضة الحرية، جناح اليسار، جناح اليمين، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية.

المبحث الأول: الأجواء السياسية قبل الانتخابات.

تعد انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي على قدر كبير من الأهمية، لاسيما مع إعادة سيناريو المشهد السابق لمجلس الشورى الإسلامي للدورة الثانية، إذ أنفرد تيار خط الإمام الخميني بالسيطرة على هذا المجلس للمرة الثانية على التوالي، ليتربع على عرش الصدارة بمفرده في المجلس بعد أن تم إقصاء الشريك الوحيد في العملية السياسية من ذوي الاتجاهات الايديولوجية المختلفة مع تيار خط الإمام الخميني من المشاركة في خوض التنافس الانتخابي، وهو نهضة الحرية، الذي كان مجرد من جميع النشاطات ومقيد بقيود لا يستطيع بها أن يمارس أي دور دون أخذ الإذن من قيادات تيار خط الإمام الخميني. واختلفت هذه الانتخابات عن سابقتها، بسبب غياب عدد من الأحزاب التي كان بعضها ركناً أساسياً في مجلس الشورى الإسلامي على مدى تأريخ هذا المجلس، وهو الحزب الجمهوري الإسلامي، وظهور حزب جديد أستطاع في مدة وجيزة أن يصبح رقماً صعباً ليس في مجلس الشورى الإسلامي فقط بل حتى في المشهد السياسي الإيراني، بفضل القيادات التي أشرفت على تأسيس وتسيير عمله.

تميزت هذا الدورة عن الدورتين السابقتين بعدد من الأمور منها، عدم وجود الحزب الجمهوري الإسلامي الذي حل عام 1987، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية[1] التي حلت عام 1988، وظهور مجمع سياسي جديد في هذه الانتخابات بعد انشقاق مجتمع العلماء المقاتلين[2]، وظهر تجمع سياسي أخر أطلق عليه مجتمع العلماء المناضلين[3]، واختلاف مجلس صيانة الدستور[4]، مع وزارة الداخلية في عدد من القضايا منها، الأشراف على دراسة صلاحية المرشحين، والاختلاف حول صحة بعض مراكز الاقتراع في عدد من المناطق[5]، وعقدت هذه الانتخابات في أجواء سياسية غير مستقرة، بسبب هجوم القوات المسلحة العراقية على عدد من المناطق الإيرانية في مدة الانتخابات[6].

شاركت عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية في هذه الانتخابات، وبلغ عددها سبعة وهي، مجتمع العلماء المقاتلين، ومجتمع العلماء المناضلين، ومكتب تحكيم الوحدة، وتنظيم بيوت العمال، والاتحاد الإسلامي لمعلمين إيران، والاتحاد الإسلامي لموظفي الوزارات ومؤسسات الدولة، والاتحاد الإسلامية لأساتذة الجامعات[7].

كانت الدعاية الانتخابية في هذه الانتخابات تختلف عن سابقاتها، بسبب مساحة الدعاية الواسعة التي أستخدمها المرشحون والأحزاب، إذ كانت الدعاية الانتخابية قوياً جداً مقارنة بالانتخابات التي سبقتها، إذ استعملت لأول مرة صور المرشحين بكثرة، والبوسترات بنحو كبير، وأستعمل القماش على شكل لافتات، وكانت دعاية المرشحين والأحزاب في طهران وبقية المحافظات[8]، أما الشعارات التي تم المناداة بها في هذه الانتخابات تشبه إلى حد كبير شعارات الانتخابات التي سبقتها، وهي التركيز على القضية الاقتصادية والحرب وهذه الشعارات كانت أكثر تأثيراً في المجتمع[9]، وكانت الأمور الاقتصادية التي ركز عليها المرشحون والأحزاب هي التضخم، والركود الاقتصادي، والعمل على زيادة الصادرات، والتركيز على الجانب الزراعي، وتوزيع عادل للثروة، وتحقق المساواة، أما قضية الحرب فقد وعدوا بتحقيق انتصاراً على القوات العراقية[10].

حدث اختلاف وأضح وصريح لأول مرة في الجمهورية الإيرانية بين مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية، حول اللجنة المشرفة واللجنة التنفيذية التي تقوم بدراسة صلاحية المرشحين في طهران، وقد تمسكوا بالدستور الإيراني حسب المادة (50) من قانون

---

(1)- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: وهي المنظمة التي إعلن تشكيلها بشكل رسمي عام 1980 من اتحاد سبع مجموعات وهي (الأمة الواحدة، وبدر التوحيدية، وتوحيد الصف، والفلق، والمنصورون، والموحدون، والفلاح)، وكان الهدف من هذا الاندماج إيجاد وحدة تنظيمية ونشر الثورة الإيرانية وإدامتها، إذ كان شرط العضوية فيها الالتزام بولاية الفقيه والقبول بقيادة الإمام الخميني، وحلت عام 1988 بسبب خلافات بين أعضاء المنظمة، ثم عادت عام 1991 إلى مزاولة نشاطها، للمزيد من التفاصيل ينظر: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2012، ص ص162-165؛عباس شادلو، طلاعاتى درباره احزاب وجناح هاى سياسى ايران امروز، نشر وزراء، چاب چهار، تهران، 1387، ص ص229-232.

(2)- مجتمع العلماء المقاتلين: تأسست عام 1977، واسسها مجموعة من رجال الدين الموالون للإمام الخميني في طهران، وانظم اليهم محمد حسين بهشتي ومرتضى مطهري ومحمد مفتح، محمد جواد باهن ومهدي كني وغيرهم الكثير، وفي بداية انتصار الثورة الإسلامية كانت لهذه الجماعة دور فعال في المجالات كافة خصوصاً في الأزمات ألتي حاولت النيل من الثورة، وفي انتخابات الرئاسية الايرانية عام 1980 كانت المجمع مؤيداً لبني صدر، أما في انتخابات مجلس الشورى لعام 1980 تحالف مع الحزب الجمهوري الإسلامي، وفي الصراع الذي دار مابين التيار الإسلامي والمنظمات والأحزاب المؤيدة إلى أبي الحسن بني صدر، وقفت الجماعة وبشكل علني ضد التيار الليبرالي حتى إقصاء أبي الحسن بني صدر من السلطة وسيطرة الإسلاميون، للمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد فليح حسين الجبوري، حكومة أبو الحسن بني صدر في إيران (25 شباط 1980-22 حزيران 1981) دراسة في السياسة الداخلية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، حلة، العراق، 2018، ص ص199-203؛صادق سليمي جامعه روحانيت مبارز، انتشارات زمزم هدايت، قم، 1388.

(3)- على دارابى، جريان شناسى سياسى در ايران، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى، چاپ نهم، ، تهران، 1390، ص ص322-323.

(4)- مجلس صيانة الدستور: المكوَن الثاني للسلطة التشريعية في إيران، وفكرة إنشاء هذا المجلس مستمدة من فكرة مجلس الحكماء الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية عام 1906، والغاية منه صيانة الأحكام الإسلامية وضمان نفوذها، يتكون مجلس صيانة الدستور من (12) عضواً، (6) منهم مجتهدين من علماء الحوزة العلمية، يعينهم الولي الفقيه للجمهورية الإسلامية، أما الأعضاء(6) الآخرين من الحقوقيين وخبراء في القانون، ينتخبهم مجلس الشورى الإسلامي من قائمة يتم ترشيحهم من قبل رئيس السلطة القضائية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد فليح حسين الجبوري، إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية (25 شباط 1980- 22 حزيران 1981)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2015، ص ص79-80.

(5)- مرتضى ميردار، خاطرات حجت الاسلام والمسلمين ناطق نورى، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1384، ص98.

(6)- روزنامه كيهان، شماره 13295، مورخه 24 فروردين 1367.

(7)- على زراعى ويحيى فوزى، تحليل بافت سياسى واجتماعى وتخصص نمايندگان مجلس شورای اسلامى(دوره ى اول تا بنجم)، پژوهشگاه علوم انسانى ومطالعات فرهنگى، سال هشم، شماره 1، تا بى، 1396، ص58.

(8)- روزنامه كيهان، شماره 13314، مورخه 15 اردبيهشت 1367.

(9)- هادى سجادى پور، مجلس شورای چهاره، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1388، ص ص34-35.

(10)- يحيى فوزى، تحولات سياسى واجتماعى بعد پيروزى انقلاب اسلامى در ايران، جلد دوم، چاپ ونشر عروج، تهران، 1387، ص ص112-113.

الانتخابات، إذ أن اللجنة التنفيذية تتكون من (9) موظفين، وبعد تسجيل الأسماء تقوم هذه اللجنة بدراسة صلاحية المرشحين، لذلك كان الاختلاف حول دخول عدد من الموظفين في عمل هذه اللجنة، إن مجلس صيانة الدستور أدعى حسب المادة (99)[1]، من الدستور بأنه يحق له الأشراف، أو دراسة صلاحية المرشحين، أو تحدد أسماء المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات من عدمها، أما وزارة الداخلية فقد أعلنت أن اللجنة التي تقوم بدراسة صلاحية المرشحين من مسؤوليتها وهي التي تشرف عليها[2].

ابتدأت هذه المشكلة بتأريخ 8 أذار 1988، وكان خوف وزارة الداخلية أن يقوم مجلس صيانة الدستور بتأييد الشخصيات من جناح اليمين، لذلك كان هناك اعتراض من وزير الداخلية علي أكبر محتشمي[3]، الذي كان ينتمي إلى جناح اليسار، وكان الخلاف حول تأييد المرشحين، والأشراف على فرز صناديق الاقتراع[4].

أن استمرار الخلاف بين الطرفين أدى إلى تدخل رئيس الجمهورية علي خامنئي[5]، بتأريخ 11 أذار 1988، من أجل حل المشكلة لكن لم يتوصل الطرفان إلى حل، ما أضطر علي خامنئي إلى مخاطبة الإمام الخميني[6]، من أجل التدخل لحل هذا الخلاف بتأريخ 14 آذار 1988، وجاء في الكتاب الذي أرسل للإمام الخميني[7]: (حدث اختلاف في وجهات النظر بين مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية، في أخطر مراحل الانتخابات أي تعيين اللجنة التنفيذية والمشرفة في طهران، وبعد كل منهما رأيه مطابقاً للدستور، سوف أذكر رأيي في هذه المسألة، فإن حصل طعن قانوني في انتخابات طهران في هذه المرحلة سيمهد الطريق للطعن في كل الانتخابات وربما سيؤدي إلى التشكيك في المجلس المقبل وبقراراته، لذا بعد عدم التوصل إلى نتيجة من المساعي الحميدة التي قمت بها في الأيام الثلاثة الأخيرة، أشعر بالحاجة الشديدة إلى إشارة مؤكدة من سماحتكم لإنقاذ الانتخابات)، جاء رد الإمام الخميني بتأريخ 16 أذار 1988 إذ قال: (إن المواضيع التي ذكرتها أخبرني بها أحمد[8]، مراراً وتكراراً، وطالما إني قررت عدم التدخل في الانتخابات فسيسعى أحمد لحل هذه القضية إن شاء الله تعالى، لا يحدث إلا ما فيه المصلحة)[9].

---

(1)- حسب ما جاء في الدستور الإيرانية لعام 1979، (أن يشرف مجلس صيانة الدستور على انتخابات رئيس الجمهورية، وانتخابات أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الإستفتاء، للمزيد من التفاصيل، يرجو مراجعة: سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي(1500-1979)، دار الهدى، د.م، 1986، ص531.

(2)- هادى سجادى پوى، پيشين منبع، ص ص41-42.

(3)- علي أكبر محتشمي: ولد عام 1956 في طهران، درس الابتدائية في مسقط راسه، ثم دراسة العلوم الدينية، ثم أنتقل لأكمال دراسته الدينية في حوزة قم المقدسة، ثم بعد ذلك في النجف الأشراف، عاد إلى إيران وبتحديد إلى مدينة قم، وفي عام 1977 هاجر خارج إيران ثم عاد إليها عام 1981، أحد مؤسسي حزب الله اللبناني عام 1981، شغل العديد من المناصب منها، عضو مكتب الإمام الخميني في باريس عام 1979، وسفير لبلاده في سوريا ما بين عامي (1981-1984)، وزير الداخلية في حكومة علي خامنئي الثانية أعوام (1985-1989)، عضو اللجنة المركزية لمجتمع العلماء المناضلين عام 1988، عضو اللجنة الاستشارية للقيادة السياسية عام 1989، المستشار الإجتماعي للرئيس محمد خاتمي عامي (1998-1999)، مدير صحيفة مصادرة، وشغل مناصب أخرى، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (1890-2013)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 2014، ص ص289-290.

(4)- مؤسسه فرهنگى وهنرى قدر ولايت، تاريخ انقلاب اسلامى- مجلس شوراى اسلامى دورهاى اول ودوم وسوم، تهران، 1393، ص ص233-234.

(5)- علي خامنئي: ولد عام 1939 في مدينة مشهد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم انتقل لدراسة العلوم الدينية، بدأ العمل السياسي مع الإمام الخميني عام 1963، وبعد انتصار ثورة عام 1979 كان احد مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي، ثم تولى منصب إمام جمعة طهران عام 1979، ثم عين مساعد لوزير الدفاع في حكومة بأزرگان عام 1979، ثم بعدها تدرج في العديد من المناصب الحكومية حتى أصبح رئيساً للجمهورية عام 1981، وبعد وفاة الإمام الخميني عام 1989 أنتخب من قبل مجلس الخبراء مرشداً أعلى للجمهورية الإسلامية، ولا يزال يتولى هذا المنصب، للمزيد من التفاصيل، ينظر: أعداد ونشر تجمع عشاق الولاية، الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)، د.م، 2007، ص ص5-26.

(6)- الإمام الخميني: ولد عام 1902 في بلدة خمين في إيران، أكمل دراسته الدينية في مدينة اراك، ثم انتقل إلى مدينة قم، مارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه محمد رضا وأعتقل في عام 1964 وبعدها نفي إلى تركيا، ومن تركيا إلى العراق عام 1965، وبعدها إلى فرنسا عام 1978، وبعد عودته من فرنسا إلى إيران عام 1979 قاد ثورة وأسقط نظام الشاه محمد رضا، وحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية عام 1979، للمزيد من التفاصيل، ينظر: فرهنك رجائي، الإسلاموية والحداثة، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص ص185-189؛هالة العوري، إيران بين عدالت خانة وولاية الفقيه، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د.ت، ص ص214-227.

(7)- على الفت پور، چهل تدبير (مرورى بر مقاطع بحرانى تاريخ جمهورى اسلامى)، پرستا، چاپ نوزدهم، تهران، 1389، ص ص128-129.

(8)- أحمد خميني: ولد عام 1945 في مدينة قم المقدسة، وهو الابن الثاني للإمام الخميني بعد السيد مصطفى، رافق أحمد والده في تركيا، العراق، وفرنسا، وعاد معه إلى طهران في 1 شباط 1979، تولى بعد الثورة مسؤولية الارتباط بين الإمام الخميني والمسؤولين، وكان يحضر الاجتماعات الهامة للقادة، وينقل وجهات نظرهم إلى الإمام وينقل وجهة نظر الإمام إليهم، توفي أحمد بتاريخ 18 آذار 1995 في طهران، ودفن إلى جانب والده في جنوب إيران، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص195.

(9)- مؤسسه نشر اثار الامام خميني، صحيفة الامام(بيانات، پيام، مصاحبه، احكام، اجازات شرعى ونامه)، جلد بيستم، تهران، 1366ص503.

قام أحمد خميني بالتدخل لحل هذه المشكلة في اليوم نفسه الذي طلب فيه علي خامنئي من الإمام الخميني التدخل لحل المشكلة، وقام أحمد خميني في يوم السبت المصادف 17 أذار 1988 بإرسال كتاب إلى الإمام الخميني جاء فيه: (كان هناك اختلاف في جهات النظر بين اللجنة المركزية المشرفة على الانتخابات التابعة لمجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية، وتوصلنا إلى نتيجة هي تشكيل هيئة تنفيذية من أربعة أشخاص تختارهم لجنة الأشراف من مجلس صيانة الدستور، وأربعة أخرين من القائمة التي ترعاها وزارة الداخلية، إن انتخاب هكذا إفراد لا يمضى إلا بأوامركم وتسوى المشكلة حينئذ)، جاء رد الإمام الخميني في اليوم نفسه: (نفذوا ما كتبتموه، وفقكم الله تعالى)[1].

وبهذه الطريقة تم حل المشكلة ما بين وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور، بعد أن تم تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين وبإشراف أحمد خميني بوصية من والده، ومن الجدير بالذكر إنه لولا تدخل الإمام الخميني لأنهاء الخلاف لربما رأينا هذا الخلاف يأخذ حيزاً كبيراً ما بين الطرفين، ولكن تدخل الإمام الخميني جعل جميع الأطراف تلوذ بالصمت ولا تستطيع الاعتراض على ما يقرره.

أما بخصوص قضية مجتمع العلماء المقاتلين فقد كان هناك انقسام داخل هذا المجتمع، إذ تم انقسامه على قسمين في نهاية عمل الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي وعلى أعتاب انتخابات المجلس الثالث عام 1988، الأول الأساسي مجتمع العلماء المقاتلين، والثاني هو الذي أنشق منه باسم مجتمع العلماء المناضلين[2]، وكان هذا الاختلاف يعود إلى مجلس الشورى الإسلامي الدورة الأولى والدورة الثانية في عدد من القضايا الاقتصادية، والسياسية، والسياسة الخارجية، والقوانين التي تم أقرارها في مجلس الشورى الإسلامي مثل قانون الضرائب، وقانون الإصلاح الزراعي، وقانون العمال، والتجارة الخارجية، وسيطرة الدولة على التجارة[3].

وفي هذه الانتخابات كان هناك اختلاف بين أعضاء مجتمع العلماء المقاتلين حول الأسماء التي يتم ترشيحها في انتخابات الدورة الثالثة، إذ كان جناح اليسار يرغب بترشيح أنصاره أما جناح اليمين فيرغب بترشيح أنصاره أيضاً، لذلك كان هناك جدلاً كبيراً بين أعضاء المجتمع، وفي النهاية تم الاتفاق بعد جلسة عقدت بين محمد خاتمي[4]، ومحمد موسوي خوئينيى ها[5]، ومهدي كروبي[6]، بتأريخ 10 أذار 1988، وتم الخروج من الاجتماع بظهور مجمع سياسي جديد هو مجتمع العلماء المناضلين[7]، ووافقت اللجنة المركزية لمجمع علماء الدين المقاتلين بالأجماع على انقسام المجمع ما عدا فخر الدين حجازي وهادي غفاري إذ رفضوا التصويت على الانقسام[8]، وكان قيادات[1]، المجمع الجديد من السياسيين أنصار جناح اليسار، إذ قام مهدي كروبي ومحمد موسوي خوئينى ها

(1)- همان منبع، ص504.
(2)- محسن صالح، جامعة مدرسين حوزة علمية قم از آغاز تاكنون، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران 1385، ص722.
(3)- يحيى فوزى، پيشين منبع، ص111.
(4)- محمد خاتمي: ولد عام 1943 في منطقة اردكان بمحافظة يزد، لأسرة دينية معروفة، بدأ بتلقي علومه الدينية منذ عام 1961، تتلمذ في مدينة قم المقدسة على أيدي العلماء المعروفين في حينه مثل حسين علي منتظري ومرتضى مطهري، وبالإضافة إلى التعليم الديني التحق محمد خاتمي بالجامعات الأكاديمية ونال البكالوريوس في الفلسفة، وبعد انتصار الثورة عام 1979 أصبح محمد خاتمي نائباً في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الأولى في المدة (1980-1982)، ثم عينه رئيس الوزراء مير حسين موسوي وزيراً للثقافة والإرشاد منذ عام (1982-1989)، ثم مدة رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1992)، ويعد محمد خاتمي من أبرز الأعضاء المؤسسين لمجمع العلماء المناضلين عام 1988، والذي يعد النواة الأولى لليسار الإسلامي في إيران، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001، ص ص21-26.
(5)- موسوي خوئيني ها: ولد في مدينة قزوين عام 1941، أحد الشخصيات الإصلاحية وزعيم الطلبة الذين استولوا على السفارة الأمريكية عام 1979، تولى العديد من المناصب منها رئيس مجلس الشورى وعضواً الهيئة المشرفة على الإذاعة والتلفزيون والمدعى العام للبلاد والمشرف على بعثة الحج الإيرانية وممثل في مجلس الخبراء وعضواً في مجلس إعادة النظر في الدستور كما تولى عضوية مجمع تشخيص النظام كذلك أحد الأعضاء البارزين في (مجمع علماء الدين المناضلين)، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص ص198-199.
(6)- مهدي كروبي: ولد عام 1937 في منطقة اليكودرز أحد مناطق محافظة لورستان، ينتمي إلى القومية اللورية التي تعد أحد فروع شجرة القومية الفارسية، أصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الأولى (1980-1984)، وعضواً في الدورة الثانية ممثل عن أهالي طهران (1984-1988)، وفي الدورة الثالثة أصبح رئيس لمجلس الشورى الإسلامي بعد أن أصبح علي أكبر هاشمي رئيس للجمهورية عام 1989، ثم خلال الولاية الرئاسية الثانية لخاتمي (2001-2005)، تزعم مهدي كروبي حزب "الثقة الوطنية" الذي اسسه في العام 2005، للمزيد من التفاصيل، ينظر: ادل عبد المنعم سويلم، مهدي كروبي، الثوري المعتدل، مختارات ايرانية، العدد الثاني، السنة الأولى، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2000، ص ص54–55.
(7)- عباس شادلو، تكثر گرايي در جريان اسلامى، تاگفته هاى تاريخى از علل پيدايش جريان راست وچپ مذهبي (1360- 1380)، وزراء، تهران، 1386، ص ص109-112.
(8)- على كردى، جامعه ى روحانيت تهران از شكل گيرى تا انشعاب، ، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1386، ص ص190-191.

بإرسال كتاب إلى الإمام الخميني لأخذ رأيه بالمجمع وذلك بتأريخ 14 أذار 1988 جاء فيه: "ارتأينا نحن الموقعون أدناه ضرورة تبادل الآراء ووجهات النظر، وتنظيم نشاطاتنا السياسية وغير السياسية في إطار تنظيم وتشكيل سياسي جديد (...)، وميثاق تجمعنا أتباع مبادئ الثورة ونهجها الذي تم تبيانه من قبل القائد المعظم في المراحل المختلفة عبر خطاباته ونداءاته"، فوافق الإمام على ذلك، وجاء في جوابه لقادة المجمع الجديد: (تشكيلاً جديداً للتعبير عن عقيدة مستقلة لا يعني الاختلاف)[2]، وتم انتخاب مهدي كروبي أميناً عاماً للمجمع[3]، إذ اصدر بيان الانقسام بتأريخ 17 أذار 1988[4]، وكانت شعاراته في الانتخابات الدفاع عن المحرومين والمستضعفين، وتحقيق العدالة والمساواة وأهداف الثورة، وحماية المؤسسات التنفيذية وتيار خط الإمام الخميني[5]، والعمل على بذل الكثير من الجهود على انتخاب الأصلح[6].

إن مجمع العلماء المناضلين يتألف من مجموعة من المنظمات والتجمعات السياسية ومنها، مجتمع وعظ طهران، ومجتمع المهندسين الإسلاميين، والمجتمع الزينبي، ومجتمع المنتدى الإسلامي للتجار والأصناف في طهران، والمجتمع الإسلامي للطلبة، والمجتمع التكنلوجي الثوري[7].

أن ظهور مجتمع العلماء المناضلين وانشقاقه عن مجتمع العلماء المقاتلين قبل خوض انتخابات الدورة الثالثة يدل على أن المجتمع الجديد يضم عناصر الجناح اليسار، إذ أن جميع الأعضاء كان لديه أفكار يسارية انضموا للمجمع الجديد، أما أنصار الجناح اليمين فقد بقي ضمن مجمع العلماء المقاتلين، أما بخصوص موافقة الإمام الخميني فيبدوا إن حل الحزب الجمهورية الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية أبقا مجتمع العلماء المقاتلين هو التجمع السياسي الوحيد الذي يسيطر على الساحة السياسية في إيران، فرغب الإمام الخميني بتشكيل مجمع آخر يكون له نداً من أجل توازن ميزان القوى لتيار خط الإمام، وعدم تفرد تجمع سياسي واحد بميزان القوى في الساحة السياسية الإيرانية، فعلى الرغم من وجود بعض التنظيمات والتجمعات السياسية لكن تلك التنظيمات والتجمعات لا تستطيع المنافسة بقوة لأنها لا تملك شخصيات سياسية بارزة مثل التي يملكها هذين المجمعين.

وظهر ائتلاف جديد في هذه الانتخابات وهو ائتلاف المستضعفين والمحرومين، يتكون هذا الائتلاف من مكتب تحكيم الوحدة، وتنظيم بيوت العمال، والاتحاد الإسلامية لإساتذة الجامعات، وكانت أفكار هذا التحالف أقرب إلى أفكار مجتمع العلماء المناضلين[8]، وأعلن هذا الائتلاف أنه متلزم بجميع تعليمات الإمام الخميني، وقد دعم هذا الائتلاف حسين علي منتظري[9]، وعلي أكبر مشكيني،

(1)- جاءت أول شورى مركزية للمجمع برئاسة مهدي كروبي، وعضوية كل من محمد موسوي خوئينى ها، ومحمد رضا توسلي، وحسن صانعي، وإمام جماراني، وجلالي خميني، ومحمد خاتمي، وصادق خلخالي ورسول منتجب نيا، وأسد الله بيات، ومحمد هاشمي، ومحمد علي أنصاري، ومحمد صدوقي، ومحمد علي رحماني، وسراج الدين موسوي، وعبد الواحد موسوي لاري، وعلي أكبر آشتياني، وناصر قوامي، ومحمد علي نظام زاده، ومحمد علي أبطحي، وهادي غفاري، وعلي أكبر محتشم، وأسد الله كيان اراثي، وحميد روحاني، ومحمود دعائي، وعيسى ولائي، للمزيد من التفاصيل، ينظر: فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص170.

(2)- اقتباس شده، روزنامه سلام، شماره 247، مورخه 17 فروردين 1371.

(3)- رضا جهان محمدى، مجلس شورای اسلامی دوره سوم، انتشارات مركز انقلاب اسلامی، تهران، 1389، ص25.

(4)- على بی ژهفر، كابينه دوم مير حسين موسوي، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، 1388، ص156.

(5)- تيار خط الإمام: هو مصطلح أطلق على المؤيدين للنهج السياسي للإمام الخميني ولرجال الدين، ويضم هذا التيار مجموعة من الأحزاب والتيارات الإسلامية منها الحزب الجمهوري الإسلامي ومجتمع العلماء المقاتلين ومجتمع مدرسي الحوزرة العلمية في قم والحزب المؤتلفة الإسلامية ومنظمة المجتمع الاسلامي ومجتمع العمال الإسلامية ووغيرها من التشكيلات المؤمنة بهذا التيار، للمزيد من التفاصيل، ينظر: على دارابى، جريان شناسى در ايران، سازمان انتشارات يژوهشگاه فرهنگ واندیشه اسلامى، چاپ نهم، تهران، 1390، ص217.

(6)- روزنامه كيهان، شماره 13389، مورخه 17 مهر 1367.

(7)- روزنامه رسالت، شماره 644، مورخه 11 فروردين 1367.

(8)- على زراعى ويحيى فوزى، پيشين منبع، ص58.

(9)- حسين علي منتظري: ولد في مدينة (نجف آباد) عام 1922من أسرة إيرانية فلاحيه تلقى دراسته الدينية في أصفهان ثم في مدينة قم المقدسة حتى أصبح مدرس' للعلوم الدينية، أشترك منتظري في حركة المعارضة ضد الشاه محمد رضا خلال الخمسينات والستينات ثم أصبح نائباً شبه رسمي للإمام الخميني وقد عانى منتظري كثيراً فقد قضى 15 عاماً مابين السجون والمنفى ولقى عذاباً مريراً على يد السافاك، وبعد تأسيس الجمهورية الإيرانية أصبح منتظري نائب الولي الفقيه، ثم بدأ خلاف بيه وبين الإمام الخميني أنهتى بعزله من المنصب وجميع الإمور الساسية عام 1989، للمزيد من التفاصيل، ينظر: زهير ماريديني، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، دار أقرأ للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص173-177.

ورفع شعارات أن مرشحيه هم من الشباب الثوريين وملتزمين بما جاء به الدستور الإيراني، وأن يكونوا متخصصين في السلطة التنفيذية التي سيكلف بها أعضاء هذا الائتلاف، وأن مرشحيه هم من الذين لديهم ماضي جهادي جيد[1].

من الأمور الأخرى التي رافقت هذه الانتخابات هو منع اشتراك نهضة الحرية أنصار المعارض للحكومة الإيرانية مهدي بأزرگإن [2]، في الانتخابات، إذ أعلنت نهضة الحرية عن رغبتها بالمشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي للدورة الثالثة[3]، لهذا السبب قام وزير الداخلية علي أكبر محتشمي بإرسال رسالة إلى الإمام الخميني بتأريخ 22 شباط 1988، يسأل فيه على رأيه من مشاركة نهضة الحرية في الانتخابات القادمة، وجاء فيها: "هل يمكن أن يعترف رسمياً نهضة الحرية بصفتها منظمة وحزب ذات تنظيمات سياسية مع ما تحمله من عقائد وأفكار؟ فيما تؤكد المادة (30) من قانون الانتخابات على جملة من الشروط لأهلية المرشحين لعضوية مجلس الشورى الإسلامي، ومنها الاعتقاد والالتزام العملي بالإسلام، والالتزام بنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، هل تملك نهضة الحرية أهلية المشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي ويكون لها ممثلون"، جاء جواب الإمام الخميني: "أن النهضة الموسومة بالحرية لا تملك أهلية تقليد بشأن من الشؤون في السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية"[4]، وكان هدف علي أكبر محتشمي من أجل استعداد وزارة الداخلية بدراسة صلاحية مرشحي نهضة الحرية في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي[5]، إذ قام الإمام الخميني بإرسال كتاب في 10 شباط 1988 إلى السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ووزارة الاستخبارات لمنع نهضة الحرية من المشاركة في الانتخابات، يذكر فيها السلطات عن المواقف السابقة لنهضة الحرية التي كانت تتعارض مع أفكار تيار خط الإمام الخميني، بالمقابل طالبت نهضة الحرية بتطبيق الدستور، ودراسة صلاحية مرشحيهم، والمشاركة في الانتخابات[6]، أتهمت نهضة الحرية ضياع الحرية في إيران وانهم منعوا من خوض الانتخابات وهذا شيء غير صحي ولا يصب في مصلحة العملية السياسية الجارية في إيران[7].

وتكرر حرمان نهضة الحرية من المشاركة في الانتخابات بعدما صدر بحقها كتاب من الولي الفقيه بذلك، فما كان من نهضة الحرية أن تركن إلى الصمت وعدم التجرأ بأي عمل مخالف لتيار خط الإمام سوى التصريحات الإعلامية والبيانات، التي كانت تحرص فيها على عدم التجاوز الخط الأحمر والاعتداء على الشخصيات السياسية في إيران، وإذا ما حصل تجاوز فأنها سوف تحصل على نتائج قد لا تحمد عقباها، لذلك كانت حذرة للغاية بعدما سحب البساط من تحت أقدامها وهي ولا تحرك ساكناً.

قام الإمام الخميني بإصدار بيان بتأريخ 31 أيار 1988 تضمن ثلاثة محاور، الأول أشار فيه إلى محاولات الإعداء أيجاد التفرقة بين الشعب الإيراني، ودعا الجميع إلى الوحدة ورص الصف والتكاتف، أما الثاني حث الشعب على اختيار المرشح الملتزم بالإسلام قولاً وفعلاً، وأكد على حرية الناخب في اختيار المرشح الذي يرغب فيه مع مراعات الشروط والموازين الإسلامية في المرشح، وفرق الإمام الخميني بين الإسلام المحمدي الأصيل والإسلام الأمريكي، وحث الشعب على طرد الإسلام الأمريكي، وبخصوص المحور الثالث فقد دعا فيها المرشحين إلى مراعاة الدعاية الانتخابية والقوانين الإيرانية، ودعا الشعب للمشاركة بكثافة في هذه الانتخابات[8].

(1)- روزنامه اطلاعات، مورخه 10 فروردين 1367.
(2)- مهدي بأزرگإن: ولد في مدينة طهران عام 1905 من عائلة يعمل أفرادها في التجارة، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في إيران، ثم سافر إلى فرنسا وتخصص في الهندسة عاد إلى إيران سنة 1936أنضم إلى الجبهة الوطنية عام 1951 وأصبح من المقربين إلى محمد مصدق وبعد سقوط حكومة محمد مصدق عام 1953 أنضم إلى حركة المقاومة الوطنية السرية، وأسس مع محمود طالقاني عام 1961 حركة تحرير إيران، وبعد الثورة الإسلامية عام 1979 أصبح أول رئيس للوزراء ثم أستقال في نفس السنة بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد كيميافر، سياة وجنك، نشرات خرين بيام وجمع فرهنكى شهيد بهشتى، تهران، 1384، ص59.
(3)- روزنامه جمهورى اسلامى، شماره 3180، مورخه 1 خرداد 1367.
(4)- اقتباس شده، صحيفة الامام، پيشين منبع، جلد بيستم، ص520.
(5)- روزنامه جمهورى اسلامى، شماره 3180، مورخه 1 خرداد 1367.
(6)- عباس شادلو، تكثر گرايي در جريان اسلامى، تاگفته هاى تاريخى از علل پيدايش جريان راست وچپ مذهبي (1360- 1380)، ص ص139-141.
(7)- تاريخ انقلاب اسلامى- مجلس شوراى اسلامى دورهاى اول ودوم وسوم، پيشين منبع، ص227.
(8)- روزنامه كيهان، شماره 13389، مورخه 17 فروردين 1367.

لابد من التركيز على مسألة مهمة هي إن الإمام الخميني ركز على اختيار المرشح الملتزم بالإسلام المحمدي فلماذا هذا التركيز؟ مع العلم أن جميع الأحزاب والمنظمات التي تخوض الانتخابات هي من أنصار تيار خط الإمام، ومن المفترض أنهم ملتزمون بالإسلام وإلا تم إقصائهم كما تم إقصاء نهضة الحرية وغيرهم من الأحزاب، هل كان الإمام الخميني يقصد من حديث التفريق بين جناح اليسار واليمين؟ إذ كان كذلك فلماذا لا يعلنها صراحة، والمعروف عنه أنه لا يتردد أبداً ومنذ عدة عقود مضت في توجيه التهم للأشخاص والأحزاب التي تعارضه، إذا كان هكذا هل يعتقد أنه في مرحلة لا يستطيع أن يصرح بشكل وأضح؟ لأن أغلبية قيادات تيار خط الإمام انحصرت في مجتمع العلماء المقاتلين ومجتمع العلماء المناضلين وإذ طعن بأحد يكون هناك صراع بين الطرفين، مع وجود بعض الشخصيات التي كانت تتحين الفرصة لاستغلال هذا الصراع مثل حسين علي منتظري، يرجح الباحث هذه النقطة، الخوف من زيادة الانقسام بعد ما مرت بها إيران من ظروف صعبة مثل الحرب مع العراق، والصراعات الخفية بين أنصار تيار خط الإمام، وخصوصاً بين جناحي اليسار واليمين وبداية انشقاق حسين علي منتظري والتربص بالجمهورية من أجل رد الاعتبار له بعد أن طعن بإخلاص للجمهورية وتيار خط الإمام.

استطاع مجمع رجال الدين المناضلين من صياغة خطاب يحمل عبارة الإسلام المحمدي الأصيل في مواجهة الإسلام الأمريكي لصالحه، ويبدو أن الإسلام الأمريكي طال مجتمع العلماء المقاتلين الأمر الذي دفع مهدي كنى[1]، إلى مخاطبة الإمام الخميني[2]، قائلاً: "إذ كنتم تؤمنون فعلاً بأننا رجال الإسلام الأمريكي فأصدروا أوامركم وألقوا بنا في بحيرة ساوه"، فرد عليه الإمام الخميني قائلاً: "لا لستم كذلك(...)، أنا لم أقل شيئاً كهذا(...)، وسأرفع هذه إلتهم عنكم"[3].

نرغب بتوضيح شيء هو إلتهم التي وجهت لمجمع العلماء المقاتلين بالإسلام الأمريكي، فقد أطلق هذا المصطلح على التيارات والأحزاب المعارضة لتيار خط الإمام الخميني في بداية تأسيس هذه الجمهورية، فمثلاً تم اطلقه من قبل الإمام الخميني على أنصار منظمة مجاهدي الشعب، وفدائي الشعب، وأنصار أبو الحسن بني صدر[4]، وغيرهم، ولكن طال هذا الاتهام في هذه المدة أحد أطراف تيار خط الإمام الخميني بذلك.

على اعتاب الانتخابات كان لجناح اليسار دعاية انتخابية واسعة أتهم فيها جناح اليمين بأنه يشجع الإسلام الأمريكي، أما جناح اليمين كان مخالف لبرامج الاقتصادية لحكومة مير حسين موسوي[5]، وأتهم جناح اليسار بالتشجيع على ذلك الاقتصاد[6].

(1)- مهدي كنى: ولد عام 1931 في قرية كن قرب طهران، تولى رئاسة جماعة العلماء المجاهدين، وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام1979 أصبح أحد أعضاء مجلس الثورة الإسلامي، وبعد مقتل محمد جواد باهنر عام 1981 أصبح رئيساً للوزراء لمدة قصيرة، تولى العديد من المناصب منها عضو في مجلس صيانة الدستور عام(1980-1986)، كان المشرف على لجان الثورة، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص ص307-308.

(2)- خواجه سروى وغلام رضا، خاطرات ايت الله مهدى كنى، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1385، ص331.

(3)- اقتباس شده، همان منبع، ص ص331-334.

(4)- أبو الحسن بني صدر: أبي الحسن بني صدر: ولد في مدينة همدان عام 1932، درس الابتدائية والمتوسطة فيها، ودرس في جامعة طهران حصل على شهادة في العلوم الاجتماعية ثم في الحقوق والاقتصاد ثم انتقل إلى فرنسا عام 1963لاكمال دراسته، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية، كان رئيس لاتحاد الطلاب في جامعة طهران وعضواً مؤسس للاتحاد العالمي للطلاب الإيرانيون، أصدر في فرنسا صحيفة باللغة ألفارسية تسمي (إيران أزاد) (إيران حرة) كان ينتقد فيها حكم الشاه محمد رضا، نزل الإمام الخميني في بيته عند نفيه إلى فرنسا عام 1978وأصبح المستشار الاقتصادي لمجلس الثورة ثم مدير للإذاعة والتلفزيون عند عودته إلى إيران عام 1979 ثم تولى وزارة الخارجية إلى جانب إشرافه على وزارة المالية والاقتصاد، ترشح للانتخابات رئاسة الجمهورية وفاز في أول انتخابات أقيمت في إيران وعزل من قبل الإمام الخميني وهرب إلى فرنسا ومازال يعيش فيها لاجناً، للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص158.

(5)- مير حسين موسوي: ولد عام 1941 في مدينة خمين بمحافظة أذربيجان الغربية، درس الابتدائية والمتوسطة في مسقط راسه، بدأ التدريس في عام 1975 بجامعة طهران، أسس في العام نفسه بالاشتراك مع مجموعة من المناضلين (حركة مسلمي إيران)، في عام 1979 انشأ صحيفة الجمهورية الإسلامية وتولى إدارتها ورئاسة تحريرها، كما أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الجمهوري الإسلامي، وعضواً في مجلس الثورة الإسلامي من آيار 1979 إلى تشرين الثاني من العام نفسه، في عام 1981 أصبح وزير للخارجية، وفي تشرين الثاني من العام نفسه، اختاره الرئيس علي خامنئي لتأليف الحكومة لدورتين (1981-1989)، يعتبر زعيم المعارضة التي انطلقت بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات عام 2009، وقد هزم في هذه الانتخابات أمام محمود أحمدي نجاد واتهم الحكومة بالتزوير، بعد هذه الأحداث أخضع للإقامة الجبرية منذ 2009 وحتى الآن، للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص470.

(6)- خواجه سروى وغلام رضا، پيشين منبع، ص ص323-328.

لقد كان الخلاف الأساسي بين الجناحين على الشؤون الاقتصادية لا نريد الخوض فيه كثيرا لأنه ليس في صلب موضوعنا، لكن نريد أن نبين أن الخلاف كان اتهام جناح اليسار لجناح اليمين بأنه يشجع على حصر الشؤون الاقتصادية بيد الدولة مثلماً فعل الاتحاد السوفيتي، بينما جناح اليسار كان موقفه مخالف لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادي وهو عكس الجناح اليمين، ودعا إلى انتقال جزء كبير من المؤسسات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، وأن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يشكل عائقاً للتطور الاقتصادي والاستفادة من الموارد الخارجية، لذلك كان هناك خلاف قوي بين الطرفين، أدى إلى أن أصبح جناح اليمين بمجمع العلماء المقاتلين أقل تأثيراً على الساحة السياسية في إيران، أما جناح اليسار فأصبح منذ تأسيسه عام 1988 يمثل جناح اليسار وهو الأكثر تأثيراً منذ تأسيسه.

المبحث الثاني: أجراء الانتخابات الجولة الأولى والثانية (8 نيسان 1988)، (13 أيار 1988).

تم فتح باب الترشح إلى مجلس الشورى الإسلامي في يوم الأربعاء المصادف 8 أذار 1988، وحددت وزارة الداخلية مدة التسجيل بأسبوع واحد، وأعلنت أن آخر موعد لتسجيل المرشحين[1]، هو الساعة (2، 30) من يوم الثلاثاء المصادف 15 أذار 1988، ووصل عدد المرشحين إلى (1999) مرشح لهذه الانتخابات[2].

بعد إنهاء تسجيل أسماء المرشحين حددت وزارة الداخلية (5) أيام لدراسة صلاحية المرشحين[3]، إذ تم تحديد عدد المرشحين لخوض انتخابات الدروة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي بـ(1666) مرشحاً، وتم رد صلاحية (333) مرشحاً ومنعوا من خوض الانتخابات[4]، أي أن نسبة الذين رد صلاحيتهم بلغت (16، 66%)[5]، وكان عدد المرشحين من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الثانية (206) مرشحاً[6]، وعدد المناطق التي تم فيها الترشح (154) منطقة، وفي هذه الانتخابات ولأول مرة في تأريخ الجمهورية الإيرانية يكون هناك (16) امرأة مرشحة من خارج طهران في المحافظات الأخرى[7]، كذلك كانت هناك (14) مرشحة في طهران، وأيضاً أول مرة يتم ترشيح نساء في محافظات مشهد وتبريز ويزد لمجلس الشورى الإسلامي، كذلك كان هناك (154) مرشحاً في طهران من بينهم (27) عضواً من مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الثانية[8].

عقدت الجولة الأولى من الانتخابات يوم الجمعة المصادف 8 نيسان 1988[9]، وبواقع (30، 000) مركزًا انتخابياً في عموم إيران، أما في العاصمة طهران فقد كان فيها (2، 600) مركزًا انتخابياً وكان عدد المناطق التي يتم فيها أجراء الانتخابات (191) منطقة في جميع إيران[10]، وفي هذه المدة كان الوضع الأمني غير مستقر لبعض المناطق مثل مناطق عبادان، ودهلرتن، ومهران ودشت ازادگان، وقصر شيرين، والمحمرة بسبب الحرب مع العراق، لذلك كانت نسبة الانتخابات في هذه المناطق قليل بالمقارنة مع بقية المناطق، بسبب الظرف التي تشهدها، أما بالنسبة للقوات الإيرانية، والحرس الثوري، والمتطوعين فقد صوتوا في جبهات القتال[11].

أعلنت وزارة الداخلية عن بدأ التصويت من الساعة (7) صباحاً حتى الساعة (5) عصراً [12]، وأداء الإمام الخميني التصويت في حسينة جماران في طهران في الساعة (8) صباحاً[13].

(1)- للإطلاع على أسماء المرشحين لمجتمع العلماء المقاتلين، ومجتمع العلماء المناضلين، وبقية التنظيمات، يرجو مراجعة، تاريخ انقلاب اسلامى- مجلس شورای اسلامی دورهای اول ودوم وسوم، پیشین منبع، ص ص231-232.
(2)- رضا جهان محمدی، پیشین منبع، ص35.
(3)- هادی سجادی پور، پیشین منبع، ص ص41-42.
(4)- روزنامه کیهان، شماره 13332، مورخه 8 خرداد 1367.
(5)- امیر عظیمی دولت ابادی، منازعات نخبگان سیاسی وثبات سیاسی در جمهوری اسلامی ایران، مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهرن، 1387، ص151.
(6)- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره 2561، مورخه 9 فروردین 1367.
(7)- رضا جهان محمدی، پیشین منبع، ص35.
(8)- روزنامه جمهوری اسلامی، شماره 2561، مورخه 9 فروردین 1367.
(9)- علی دارابي، رفتار انتخاباتي در ايران- الگوها ونظريه ها، بی چاپ، چاپ پنجم، تهران، 1388، ص153.
(10)- روزنامه سلام، شماره 246، مورخه 16 فروردین 1371.
(11)- روزنامه کیهان، شماره 13291، مورخه 20 فروردین 1367.
(12)- رضا جهان محمدی، پیشین منبع، ص45.
(13)- همان منبع.

قامت القوات العراقية بتأريخ 8 نيسان 1988 بهجوم قوي على عدد من المناطق، إذ استخدمت فيها الصواريخ والطائرات الحربية في يوم الانتخابات، واستمر هذا الهجوم ساعتين أستهدف مناطق طهران، وأصفهان، وكرج، وقم بواسطة الطائرات الحربية، أما الصواريخ فقد أستهدفت مناطق تبريز، وأيلام، وكرمانشاه، ودزفول، وهنيجان، وكوهدست، ومسجد سليمان، وشوشتر، وپل دختر، وهمدان، ردت الحكومة الإيرانية بثلاث هجمات استهدفت بغداد ومدن عراقية أخرى[1].

من الواضح أن النظام العراقي كان هدفه من هذا الهجوم هو تعطيل الانتخابات وعدم إجراءها بوقتها، ما يؤدي إلى أحداث خلل في الدولة الإيرانية، وهذا ما كان يبحث عنه النظام العراق، ومن المحتمل أن هذه الهجمات كانت بالتنسيق مع جبهة المعارضة لحكومة الإيرانية متمثلة بمجاهدي الشعب وغيرهم من التشكيلات الأخرى.

لقد كان لوزارة الداخلية دوراً كبيراً من أجل الترويج للعملية الانتخابية وذلك لحث المواطنين للذهاب لمراكز الانتخاب لإنجاح العملية الانتخابية[2]، وفي يوم الانتخابات دعا علي أكبر محتشمي الشعب للحضور إلى مركز الاقتراع من أجل التصويت في هذه الانتخابات، والتأكيد على دور مجلس الشورى الإسلامي في العملية السياسية في إيران[3].

أما بخصوص عدد المقاعد المطلوب أشغالها لمجلس الشورى الإسلامي للدورة الثالثة هي (270) مقعد[4]، شارك في هذه الجولة (15، 342، 300) مواطناً في عموم إيران، في طهران وحدها شارك في الانتخابات (1، 560، 000) مواطناً[5]، وشارك في محافظة كردستان(246، 000) مواطناً من أصل (354، 000) يحق لهم المشاركة في الانتخابات، وفي محافظة همدان شارك (504، 000) من أصل (520، 000) مواطناً يحق لهم المشاركة، كذلك محافظة أصفهان شارك (627، 000) مواطناً من أصل (820، 000) مواطناً يحق لهم التصويت[6]، استطاع في الجولة الأولى من هذه الانتخابات وصول (180) عضواً ومنهم (166) من المحافظات الأخرى[7]، أما من العاصمة طهران فقد كان المقاعد المطلوبة (30) مقعداً، واستطاع الوصول في هذه الجولة (14) عضواً وبقي (16) مقعداً بانتظار الجولة الثانية للمقاعد المتخصصة لطهران[8]، وكانت نسبة المواطنين المشاركين في هذه الانتخابات أكثر من الدورات السابقة، أما المناطق التي كانت تتعرض لقصف صاروخي من القوات العراقية أيضاً كانت نسبة المشاركة فيها عالية قياساً مع الانتخابات السابقة، فقد وصلت إلى (58%)[9].

إعلن مجلس صيانة الدستور في يوم السبت المصادف 13 نيسان 1988 عدم شرعية عدد من مركز الاقتراع في عدد من المناطق وهي، بوئين زهرا، وجيرفت، وبيجار، واليكودرز، وگرگان، ومسجد سليمان، وكردكوي، ودره گر، وخمين، وفلاورجان، ونيشابور، وقد سببت تلك الإجراءات نشؤب خلاف ما بين وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور مرة أخرى[10]، إذ أعلن وزير الداخلية علي أكبر محتشمي أن الهيئة المشرفة على الانتخابات من قبل مجلس صيانة الدستور هي من مؤيدين ومشجعين لمجتمع العلماء المقاتلين وهي غير منصفة بأبطال مركز الانتخاب بسب ميولها لمجتمع العلماء المقاتلين[11].

قام الإمام الخميني بتأريخ 14 نيسان 1988 بتكليف محمد علي أنصاري ممثل عنه من أجل حل المشكلة ما بين مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية حول أبطال بعض مراكز الاقتراع في عدد من المناطق[12]، وجاء في الكتاب الذي صدر من مكتب

(1)- روزنامه رسالت، شماره 649، مورخ 20 فروردين 1367.
(2)- على دارابي، رفتار انتخاباتي در ايران- الگوها ونظريه ها، ص153.
(3)- على بى ژهفر، پيشين منبع، ص158.
(4)- على دارابي، رفتار انتخاباتي در ايران- الگوها ونظريه ها، ص153؛يحيى فوزى، پيشين منبع، ص113.
(5)- رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص56.
(6)- روزنامة رسالت، شماره 651، مورخه 22 فروردين 1367.
(7)- روزنامه سلام، شماره 246، مورخه16 فروردين 1371.
(8)- عباس شادلو، اطلاعاتى درباره احزاب وجناح هاى سياسى ايران امروز، ص129.
(9)- روزنامه رسالت، شماره 651، مورخه 22 فروردين 1367.
(10)- همان روزنامه، شماره 675، مورخه 20 ارديبهشت 1367.
(11)- يحيى فوزى، پيشين منبع، ص113.
(12)- مرتضى ميردار، پيشين منبع، جلد دوم، ص98.

الإمام الخميني: (نكلف سماحتكم مندوباً عني مع شخصين يرشحهما مجلس صيانة الدستور المحترم، وآخرين يرشحهما وزير الداخلية المحترم، بمتابعة الأمور المدرجة أدناه، وحسم موضوع انتخابات طهران، أولاً الحرص على إجراء الجولة الثانية من الانتخابات في يوم القدس، وتشكيل المجلس الثالث في موعده، ثانياً تكليف الهيئة المشرفة المعينة من قبل مجلس صيانة الدستور بتحديد منذ البداية عدد الصناديق التي تم تقديم الشكوى بشأنها، ثالثا وزير الداخلية مكلف بتسليم جميع الصناديق موضع الاختلاف إلى مجلس صيانة الدستور في نفس اليوم، رابعاً يحق لوزارة الداخلية تعيين أشخاص للإشراف على فرز الأصوات لا تثار اية شبهة لأحد، خامساً يكون فرز الأصوات لكافة المرشحين وليس لمرشحين معينين، هذا ويتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية صيانة الاقتراع أثناء نقلها)[1].

طالب عضو مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثانية محمد رضا باهنر من مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية للعمل من أجل التحقيق في النتائج، وذكر أن هناك تلاعب في بعض مركز الاقتراع في عدد من المناطق[2]، وطالب حسن ابراهيمى ممثل مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثانية عن محافظة ورامين من مجلس صيانة الدستور التحقيق في بعض المناطق التي تم التشكيك فيها، وذكر محمد صالح طاهرى ممثل أهالي خرم اباد في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثانية أن هناك تلاعباً في صناديق الاقتراع، وطالب في التحقيق من أجل اظهار النتائج للرأي العام[3].

في المقابل عبر بعض أعضاء مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثانية عن صحة الانتخابات مثل هادي خامنئي ممثل أهالي مشهد الذي أكد أن هذه الانتخابات سليمة، ومريم بهرزي ممثلة أهالي طهران، وصادق خلخالي الذي عد الانتخابات سليمة ولا يوجد فيها شبهات[4].

أعلن مجلس صيانة الدستور، ووزارة الداخلية، ومحمد أنصاري ممثل الأمام الخميني في يوم 11 أيار 1988 بصحة الانتخابات[5]، وجاء تأكيد الإمام الخميني على صحة الانتخابات يوم افتتاح مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثالثة في كلمة الإمام التي القاها أحمد خميني[6].

جرت الجولة الثانية من هذه الانتخابات يوم الجمعة المصادف 13 أيار 1988، وكان في وقتها يوم القدس، إذ ابتدأت الدعاية الانتخابية للمرشحين والأحزاب بتاريخ 5 أيار 1988 ولغاية آخر (24) ساعة من موعد عقد الانتخابات في عموم محافظات إيران[7].

كان عدد المواطنين الذين شاركوا في هذه الجولة من الانتخابات (4، 056، 706)[8]، وكانت نتائج هذه الجولة مشابهة لنتائج الجولة الأولى، إذ استطاع الوصول مرشحي مجمع العلماء المناضلين والأحزاب التي تقترب مع أفكارهم هو جناح اليسار، إذ حقق غالبية المقاعد في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثالثة[9]، أما جناح اليمين أي مجتمع العلماء المقاتلين فقد حصل على أقلية[10]، في هذا المجلس إذ حصل على (100) مقعد في هذه الانتخابات من مجموع المقاعد التي تبلغ (270) مقعداً[11].

أما بخصوص عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت في عموم إيران في انتخابات الدورة الثالثة فقد بلغ (27، 986، 736) مواطن، وكانت نسبة المشاركة (59، 72%)[12]

(1)- مقتبس عن، صحيفة الامام، پيشين منبع، جلد بيست ويكم، ص41.
(2)- على بى ژهفر، پيشين منبع، ص159.
(3)- همان منبع.
(4)- همان منبع.
(5)- روزنامه جمهورى اسلامى، مورخه 22 اردبيهشت 1367.
(6)- على بى ژهفر، پيشين منبع، ص160.
(7)- رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص66.
(8)- يحيى فوزى، پيشين منبع، ص113.
(9)- للاطلاع على أسماء جميع الأعضاء، والمناطق التي فازو فيها، وعدد الأصوات التي حصلوا عليها، يرجو مراجعة، معرفى نمايندگن مجلس شوراى اسلامى از اغاز انقلاب شكوهمند اسلامى تا پايان دوره ى پنجم قانون گذارى، اداره ى تبليغات وانتشارات مجلس شوراى اسلامى، تهران، 1378، ص ص226-358.
(10)- للاطلاع على التحصيل الدراسي لجميع الأعضاء سواء كان من الحوزة العلمية أو الدراسة الاكاديمية، يرجو مراجعة، رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص ص357-358.
(11)- خواجه سروى وغلام رضا، رقابت سياسى وثبات سياسى در جمهورى اسلامى ايران، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1382، ص329.
(12)- يحيى فوزى، پيشين منبع، ص113.

المبحث الثالث: مراسيم افتتاح مجلس الشورى الإسلامي (28 أيار 1988).

تم افتتاح مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثالثة في تمام الساعة (8) صباح يوم الاثنين المصادف 28 أيار 1988[1]، وكان تدير الجلسة رئاسة مؤقتة، فأصبح رئيس المجلس محمد حسين چهرگاني[2]، ونائب الرئيس محمد حسين نبوي، وأحمد موسوي مستشار هيئة الرئاسة، ومحمد حسين بودينة المستشار الثاني لهيئة الرئاسة[3]، وكانت مراسيم الافتتاح بحضور قيادات مهمة في البلاد، ومسؤولي السلطة التنفيذية، والقضائية، وأعضاء الدولة[4]، إذ تم بداية المراسيم تلاوة آية من القران الكريم، [5]، ثم كلمة الإمام الخميني القاها أحمد خميني وجاء فيها: (لا بد من القول إن مجموعة المطالب والتوقعات الإسلامية التي يتطلع إلها أبناء الشعب من مجلس الشورى الإسلامي والمتمثلة في وضع حد للمعاناة والحرمان، وإيجاد تحول في النظام الإداري المعقد للبلد، هي مطالب حقة يجب النظر إليها بجدية، فإن نواب الشعب مطالبون قبل الخوض في اللوائح والقوانين غير الضرورية بالتفكير بالقضايا الأصلية والأساسية للبلد، والانطلاق من الفهم الإسلامي الأصيل في طرحهم للقوانين واللوائح على طريق إيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي تواجه البلاد) [6].

تحدث وزير الداخلية علي أكبر محتشمي، وبعده رئيس الجمهورية علي خامنئي[7]، ثم جاء دور الأعضاء لأداء القسم داخل المجلس[8]، وفي اليوم 8 حزيران 1988 عقد مجلس الشورى الإسلامي جلسة بحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وأعضاء الرئاسة المؤقتة لانتخاب الرئاسة الدائمة للمجلس[9]، إذ تم انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني[10] رئيس للمجلس، وحصل على نسبة (187) صوتاً من مجموع (192) نائباً كانوا حاضرين في الجلسة، وانتخاب مهدي كروبي نائب أول للرئيس، وحسين هاشميان نائب ثاني[11].

إن عدد أعضاء مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الثالثة (270) عضواً، وبعد موت الإمام الخميني بتأريخ 3 حزيران 1989 تم تغيير في سياسة الدولة فتغير عدد من الأعضاء، إذ تركوا العمل في مجلس الشورى الإسلامي وبعضهم تحول لاستلام مناصب في السلطة التنفيذية، مثل علي أكبر هاشمي رفسنجاني أصبح رئيس للجمهورية، ومحمد رضا إمام زادة أصبح المدعي العام لمحافظة أصفهان، وحسين كمالي أصبح وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وحسين محلوجي أصبح وزير المعادن، ومصطفى معين نجفي ابادي أصبح وزير الثقافة، ومحسن نور بخش أصبح وزير الاقتصاد، واثنين أعضاء توفى وهم محمد حسين افتخاري وعباس

(1)- محسن صالح، پيشين منبع، جلد دوم، ص722.

(2)- تم اختيار رئاسة المؤقتة لمجلس الشورى الإسلامي كل من، محمد حسين چهرگاني رئيس للمجلس وهو من مواليد 1920 ممثل عن أهالي تبريز، وأصبح النائب محمد حسين نبوي من مواليد 1924 وممثل أهالي بوشهر وگنارة، وأحمد موسوي من مواليد 1961 ممثل أهالي الأحواز المستشار الأول لرئاسة المجلس، ومحمد حسين بودينة من مواليد 1960 ممثل أهالي زابل المستشار الثاني للرئاسة، كان رئيس المجلس ونائبه هم الأعضاء الأكبر سناً، أما المستشارين فهم الأعضاء الأصغر سنا، للمزيد من التفاصيل، ينظر: كارنامه مجلس شورای اسلامی، دوره سوم، سال اول، تهيه وتنظيم اداره ای تبليغات وانتشارات مجلس شورى اسلامى، تهران، 1368، ص11.

(3)- رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص82.

(4)- وكان منهم رئيس الجمهورية علي خامنئي، ورئيس الوزراء مير حسين موسوي، ورئيس السلطة القضائية عبد الكريم موسوي اردبيلي، وأحمد خميني، وأعضاء مجلس صيانة الدستور، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وأعضاء الشورى المركزى للثورة الثقافية، وممثلي الإمام الخميني في مؤسسات الدولة، وقيادات في الجيش والشرطة والحرس الثوري، ومدير الإذاعة والتلفزيون، وعدد من الصحفين، وسفراء عدد من الدول الأجنبية، وشخصيات أخرى، للمزيد من التفاصيل، ينظر: مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دروه ی سوم، جلسه ی اول، 7 خرداد 1367.

(5)- تاريخ انقلاب اسلامى- مجلس شورای اسلامی دورهای اول ودوم وسوم، پيشين منبع، ص249.

(6)- صحيفة الامام، پيشين منبع، ص ص50-53.

(7)- للاطلاع على تفاصيل حديث علي أكبر محتشمي وعلي خامنئي بشكل مفصل، يرجو مراجعة، مشروح مذكرات مجلس شورای اسلامی، دروه ی سوم، جلسه ی اول، 7 خرداد 1367.

(8)- للمزيد من المعلومات حول القوانين واللوائح التي تم مناقشتها والتصويت عليه في مجلس الشورى الإسلامي خلال هذه الدورة، يرجو مراجعة، رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص ص93-148.

(9)- للاطلاع وبشكل مفصل على هيئة الرئاسة والنواب والمستشارين بشكل مفصل ولمدة أربعة أعوام يرجو مراجعة، رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص ص81-87.

(10)- علي أكبر هاشمي رفسنجاني: ولد عام 1934 في محافظة كرمان، درس في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة، كان من الطلبة البارزين من أنصار الإمام الخميني، إذ شارك في الكفاح في السنوات الأولى للحركة الإسلامية، شكل قبل الثورة بتعاون مع بعض رجال الدين مجمع العلماء المقاتلين، وكان ضمن المؤسسين للحزب الجمهوري الإسلامي، ترأس عدد من مناصب المهمة في الدولة منها، وزيراً للداخلية عام1979 ورئيساً لمجلس الشورى الإسلامي (1981-1989) ورئيساً للجمهورية عام (1989-1997)، للمزيد من التفاصيل، ينظر: خليل أحمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص ص365-366؛شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص ص222-223.

(11)- رضا جهان محمدى، پيشين منبع، ص82.

حسني سعدي، وأستقال خمسة أعضاء لأسباب مختلفة وهم عبد المجيد شرع پسند ومحمد تقي صابري أنصاري وهادي هاشمي وفخر روحاني وعلي شاهر قيادي، لذلك جرت انتخابات وسط هذه الدورة عقدة من أجل أن يحل أعضاء مكان هؤلاء الأعضاء وذلك بتأريخ 25 تشرين الأول 1989[1].

الاستنتاجات.

من خلال دراسة انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الدورة الثالث تم استنتاج عدد من النقاط كان منها.

1- بعد حل الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987، والذي كان يمثل الركن الأساسي الذي ينتمى إلية معظم قيادة الدولة الإيرانية ومن هم بمصدر السلطة، انتقل هذا الثقل إلى مجتمع العلماء المقاتلين، ومجتمع العلماء المناضلين.

2- أن الخلاف الذي ظهر ما بين وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور حول الأشراف على اللجنة دراسة صلاحية المرشحين، بسبب انقسام جناح اليسار إلى كيان خاص به أطلق عليه مجتمع العلماء المناضلين، وجناح اليمين بقي في المجمع القديم مجمع العلماء المقاتلين، ولوا الانقسام الذي حدث في الجناحين لما رأينا هناك خلاف بين مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية.

3- كان وزارة الداخلية مؤيد لأنصار جناح اليسار، أما مجلس صيانة الدستور مؤيد لجناح اليمين، وكان كل طرف من الأطراف يحاول السيطرة على اللجنة المشرفة على تدقيق صلاحية المرشحين للانتخابات.

4- كان تدخل الإمام الخميني هو أقصر الطرق لإنهاء الخلافات بين أطراف تيار خط الإمام الخميني، ولولا تدخله في هذا الخلاف لربما أتسع هذا الخلاف أكثر من ذلك وأثر على العملية السياسية وكانت هناك عدد من النقاط السلبية التي تسجل، ولكن للإمام الخميني رأي مؤثر وقوي على المشاركين في العلمية السياسية في تلك المدة ولا يستطيع أحد أن يخالف أمره ومن يخالف أمره يصبح خارج العمل السياسي بكل تأكيد، لذلك التزمت جميع الأطراف بتدخل الإمام الخميني وحل المشكلة بدون تأثير على الانتخابات.

5- أما بخصوص موافقة الإمام الخميني على انقسام جناح اليسار واليمين، وأصبح لكل منهما تنظيم سياسي خاص به هو لجعل التوازن في العملية السياسية مستمرة خصوصاً بعد حل الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987، والذي كان لديه اليد الطولى في العملية السياسة في إيران، وعند حل هذا الحزب رغب الإمام الخميني بتوازن القوى بين تيار ما بين جناح اليمين واليسار وعدم تفرد أحدهما بالحكم.

6- أن منع نهضة الحرية من المشاركة في الانتخابات، جاء من أجل تفرد تيار خط الإمام الخميني بالسلطة التشريعية، وعدم السماح للمخالفين لهم بالحصول على أي مقعد في مجلس الشورى الإسلامية، والهدف منه التحكم بالعملية السياسية حسب الطريق المرسوم لهم وعدم وجود من يخالفهم داخل المجلس.

(1)- همان منبع، ص355-356.